الأمم المتحدة

S/2004/928

Distr.: General
29 November 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذه الرسالة البيان الختامي للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان المجاورة للعراق ومجموعة البلدان الثمانية والصين، الذي عقد في شرم الشيخ بمصر، يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمرو **أبو العطا**
الوزير المفوّض
القائم بالأعمال بالنيابة

011204 011204 04-62636 (A)
0462636

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]

البيان الختامي للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان المجاورة للعراق ومجموعة البلدان الثمانية والصين

شرم الشيخ، مصر، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

تلبية للدعوة الموجهة من جمهورية مصر العربية، عقد اجتماع وزاري دولي بشأن العراق في شرم الشيخ يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بهدف دعم طموحات الشعب العراقي ودعم العملية السياسية التي توخاها مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة، ودعم جهود الحكومة العراقية المؤقتة في هذه العملية.

وشارك في هذا الاجتماع وزراء خارجية مجموعة البلدان المجاورة للعراق، وهي دولة الكويت وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا وجمهورية العراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى وزراء خارجية مجموعة البلدان الثمانية، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية إيطاليا وجمهورية فرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، كما شارك فيه وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، ووزراء خارجية تونس والجزائر وماليزيا ومملكة البحرين ومملكة هولندا. وشارك في الاجتماع، فضلا عن ذلك، الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثلو الاتحاد الأوروبي.

وقرر المجتمعون ما يلي:

١ - إعادة تأكيد سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية، فضلا عن أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ علاقات حسن الجوار. والتأكيد أيضا على حق الشعب العراقي في العيش الآمن والمستقر وفي تقرير مستقبله بحرية من خلال الوسائل الديمقراطية، وفي ممارسة السيطرة الكاملة على موارده الطبيعية والمالية. وقطعوا على أنفسهم التزاما بمساعدة الشعب العراقي على تحقيق هذه الأهداف.

٢ - الإحاطة علما بالمبادرة الإقليمية للبلدان المجاورة للعراق والاجتماع الذي عقدته في القاهرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، واعتبار أن جهود هذه البلدان تبذل لصالح الشعب العراقي ولصالح الاستقرار في المنطقة.

٣ - تأكيد الدور القيادي للأمم المتحدة في دعم عملية السلام في العراق على النحو المنصوص عليه في الفقرتين ٤ و ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وفقا لما تسمح به الظروف. ويرحب الوزراء بالدور القيادي الذي قامت به الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم المشورة والدعم لعملية إجراء الانتخابات، بما في ذلك القرار الذي اتخذته مؤخرا بإيفاد مزيد من الموظفين إلى العراق للمساعدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ويؤكد الوزراء أهمية مواصلة الأمم المتحدة القيام بدور ريادي، لا سيما في تطوير الحوار الوطني وفي بناء التوافق لدى الشعب العراقي حول صياغة دستور وطني دائم في عام ٢٠٠٥. ويرحب الوزراء بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ويهيبون بالمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة اللازمة لحماية الأمم المتحدة في العراق. ويرحب الوزراء أيضا بأن تقوم جامعة الدول العربية بدور مساند إلى جانب الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة.

٤ - اعتبار هذا الاجتماع خطوة نحو تحقيق مشاركة أوسع لكافة الأطراف السياسية العراقية والمساهمة بذلك في إنجاح العملية السياسية. ويرحبون في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية المؤقتة وغيرها من قيادات المجتمع العراقي لتوسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال تشجيع جميع العناصر الرافضة للعنف على الانخراط في العمليتين السياسية والانتخابية بالوسائل السلمية. ويشجع الوزراء في هذا الصدد الحكومة العراقية المؤقتة على أن تجتمع في العراق، في أقرب وقت ممكن قبل الانتخابات العامة، بممثلي الأطراف السياسية العراقية وممثلي المجتمع المدني لإطلاعهم على نتائج اجتماع شرم الشيخ، في سبيل تعزيز عملية بناء الدولة والمصالحة الوطنية بهدف تحقيق مشاركة أوسع في الانتخابات العامة.

٥ - الترحيب بكل الخطوات المتخذة حتى الآن لتحقيق الديمقراطية في العراق، وتشجيع الحكومة العراقية المؤقتة على مواصلة العملية السياسية بعقد الانتخابات العامة قبل نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لاختيار جمعية وطنية انتقالية تضطلع بمسؤولية تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم له يؤدي إلى تشكيل حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وفقا للجدول الزمني الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويرحبون أيضا بالتزام الحكومة العراقية المؤقتة، متصرفة بروح الحوار الوطني وبناء التوافق بتطوير انتقال العراق إلى دولة متحدة ديمقراطية وفيدرالية وتعددية تحظى فيها الحقوق السياسية وحقوق الإنسان بكامل الاحترام.

٦ - إدانة كل أعمال الإرهاب في العراق والمطالبة بالوقف الفوري لكل هذه الأعمال تخفيفا لمعاناة الشعب العراقي وحفاظا على أرواح الأبرياء من العراقيين واحتراما لحقوقهم الإنسانية. وكذلك دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإفراط في استخدام القوة وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس تفاديا لتعريض المدنيين للعنف. ويهيبون أيضا بالحكومة العراقية المؤقتة أن تتعامل بحزم، بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الوجود الإرهابي في العراق، ومع الأنشطة الإرهابية التي تنفذ في العراق والتي تنطلق منه وتهدد أمن جيرانه.

٧ - إدانة كل أعمال الخطف والاغتيال، بما في ذلك خطف واغتيال المدنيين العاملين في الشركات المحلية والأجنبية المعنية بإعادة إعمار العراق، وفي المنظمات الدولية والإنسانية التي تقدم المساعدة إلى الشعب العراقي، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، والصحفيين، ودعوة جميع الأطراف إلى تكثيف جهودها ومساندة الحكومة العراقية المؤقتة في التصدي للأنشطة الإجرامية.

٨ - دعوة جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات تسهم في تحقيق الاستقرار في العراق، وإعادة تأكيد التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه أو تزويدهم بالأسلحة أو توفير التمويل الذي يدعم الإرهابيين، ودعوة البلدان المجاورة للعراق وكل الأطراف الدولية المعنية إلى تكثيف تعاونها من أجل السيطرة على الحدود العراقية.

ويحيطون علما، في هذا الصدد، بالاتفاق الذي توصلت إليه البلدان المجاورة للعراق لتكثيف تعاونها، ويلاحظون كذلك دعوتها إلى عقد اجتماع لوزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق، وفقا لما اتفق عليه في الاجتماع السادس للبلدان المجاورة للعراق الذي عقد في القاهرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٩ - إعادة تأكيد أهمية اتباع مبدأ علاقات حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والترحيب أيضا بالدور الذي تؤديه كل الأطراف المعنية، بما في ذلك دور المنظمات الإقليمية وخاصة جامعة الدول العربية، لتهيئة البيئة المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ويشجِّع الوزراء على اتخاذ تدابير تستهدف بناء الثقة فيما يتصل بالحالة في العراق.

١٠ - إعادة تأكيد أن ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق ليست ولاية مفتوحة، حيث ستنتهي وفقا للفقرتين ٤ و ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) عند اكتمال العملية السياسية. والاعتراف أيضا بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة على وجود

هذه القوات وبأن هذه القوات أبدت التزامها بالعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات التي يمليها القانون الإنساني الدولي، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وكذلك إبراز ضرورة تمكين قوات الأمن العراقية وبأسرع ما يمكن، من القيام بدور أكبر ومتنامي واضطلاعها في نهاية المطاف بكامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق، ودعوة البلدان إلى مواصلة جهودها، وزيادتها عند الإمكان، لمساعدة الحكومة العراقية المؤقتة في بناء قدرات هذه القوات، وفقا لما تنص عليه الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

١١ - إعادة تأكيد أهمية المساعدة الإنسانية وتوفير الدعم لإعادة إعمار العراق، فضلا عن أهمية تهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة بذلك في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في العراق. ودعوة كافة البلدان والمنظمات المانحة في هذا الإطار أن تعجِّل بصرف المساعدات المالية التي تعهدت بها في اجتماع لجنة المانحين المعقود في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ليتسنى الوفاء بالأولويات التي حددتها الحكومة العراقية المؤقتة، وأن تخصص هذه المساعدات لمشاريع محددة للعراق، وكذلك التشجيع على تقديم المزيد من التبرعات. ويلاحظ الوزراء في هذا السياق الإنجازات التي حققها اجتماع طوكيو، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في زيادة توسيع نطاق التعاون الدولي لدعم جهود الحكومة العراقية المؤقتة في تنفيذ استراتيجيتها الذاتية للتنمية الوطنية.

والتسليم بأهمية المتابعة الفعالة من جانب الحكومة العراقية المؤقتة لتحقيق التزامها بتهيئة أوضاع عادلة وشفافة وغير تمييزية تمكّن جميع الأطراف من المشاركة في إعادة إعمار العراق على قدم المساواة وفي أقصى الحدود الممكنة، بما يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للعراق.

١٢ - التسليم بأن خفض الدين عنصر أساسي في إعادة إعمار العراق. ويرحب الوزراء في هذا السياق بالالتزامات المتخذة من جانب العديد من الدائنين بمن فيهم أعضاء نادي باريس، ويهيبون بدائني العراق أن يتخذوا خطوات لتخفيض ديونه السيادية تخفيضا كبيرا.

١٣ - إعادة تأكيد أهمية تقديم أعضاء النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا جرائم حرب ضد إيران والكويت وجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب العراقي إلى العدالة.

١٤ - توجيه ممثليهم لإجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات وتنفيذ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا المؤتمر، وتقديم تقارير إلى الوزراء عن نتائج اجتماعات المتابعة التي سيعقد أولها في شباط/فبراير ٢٠٠٥، والتشاور مع السلطات العراقية حول إمكانية عقد اجتماعات دولية أخرى مستقبلا، بما في ذلك في العراق.

وأعرب الوزراء في نهاية الاجتماع عن تقديرهم لجمهورية مصر العربية لاستضافتها للاجتماع.